﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٣٥﴾ [النّحل: 35]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

بيان هلاك مَن حاق بهم سوءُ استهزائهم، وهم يحتجّون على الرُّسُلِ بالقَدَرِ

لمّا ذكَرَ تَعالى ما هوَ عَجبٌ مِنْ مَقالِ الكُفّارِ ومآلِهم في سوءِ أحوالِهم، وخَتَمَ بتَهديدِهِم؛ عَطفَ على قَولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾ [النّحل: 24]، موجِبًا آخرَ للتَّهديدِ، مُعَجِّبًا مِنْ حالِهم فيه، وهو الاعتِراضُ على مَنْ يَدْعوهُم إلى التَّوْحيدِ مِنْ نَبِيٍّ وغَيرِه، مُحتجِّينَ بالقَدَرِ عِنادًا منهم بقولهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾ [النّحل: 35][1]. "هذا وكلُّ أحد يعلم بالحسِّ، قدرة الإنسان على كلِّ فعل يريده من غير أن ينازعه منازع، فجمعوا بين تكذيب اللّه، وتكذيب رسله، وتكذيب الأمور العقليَّة والحسيَّة"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حَرَّمۡنَا﴾: مِنَ الفِعْلِ حَرَّمَ يُحَرِّم تَحْريمًا، والحاءُ والرّاءُ والميمُ أَصْلٌ واحِدٌ، وهوَ المَنْعُ والتَّشْديدُ.

فالحَرامُ: ضِدُّ الحلالِ، والحَريمُ: حَريمُ البِئْرِ، وهوَ ما حَوْلَها، يُحَرَّمُ عَلَى غَيْرِ صاحِبِها أنْ يَحْفِرَ فيهِ، والحَرَمانِ: مَكَّةُ والمدينَةُ، سُمِّيا بذَلِكَ لِحُرْمَتِهما، وأنَّهُ حُرِّمَ أنْ يُحْدَثَ أوْ يُؤْوَى فيهما مُحْدِثٌ، وأحْرَمَ الرَّجُلُ بالحجِّ؛ لِأنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ما كانَ حَلالًا لَهُ مِنَ الصَّيْدِ والنِّساءِ وغَيْرِها[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 154.
(2) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، ص: 440.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حرم).

وقَوْله في الحديث القدسيِّ: "إنِّي حرَّمتُ الظُّلم على نَفسِي"[1]، من مجاز الكَلام، أي: تقدَّستُ وتَعالَيْتُ عَنهُ، فإنَّهُ لا يَليق بِي كالشَّيء المحرَّم المَمنوع على النّاس[2]، وتَجْتَمِعُ كُلُّ اشْتِقاقاتِهِ في المنْعِ[3]، فالتَّحْريمُ المرادُ في هَذِهِ الآيَةِ: أنَّهُم مَنَعوا عَلى أنفُسِهم ما لَم يَمنَعِ اللّهُ مِنْهُ مِنَ البَحيرَةِ والسّائِبَةِ ونَحْوِها مِنَ الأنْعامِ والحرْثِ.

2) ﴿ٱلْبَلَٰغُ﴾: بَلَغَ الشَّيءُ يَبْلُغُ بُلوغًا وبَلاغًا؛ إذا وصَلَ وانْتَهَى، والباءُ واللّامُ والغَيْنُ أصْلٌ واحِدٌ، وهوَ الوصولُ إلى الشَّيْءِ، تَقولُ: بَلَغْتُ المَكانَ؛ إذا وصَلتَ إلَيْهِ، والبُلغَةُ ما يُتَبَلَّغُ بِهِ مِنْ عَيْشٍ، وكَذَلِكَ البَلاغَةُ الَّتي يُمدَحُ بِها الفَصيحُ اللِّسانِ؛ لِأنَّهُ يَبْلُغُ بِها ما يُريدُهُ، ولي في هَذا بَلاغٌ، أيْ: كِفايَةٌ[4]، فتَجْتَمِعُ هَذِهِ الأمثِلَةُ في وُصولِ الشَّيْءِ إلى غايَةٍ لَهُ: مكانٍ أو شيءٍ أو مَدًى مقصودٍ[5]، والبلاغ: الإبلاغ، وفي التَّنزيل: ﴿إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ [الجنّ: 23]، أي: لا أجد منجى إلّا أن أبلِّغ عن اللّه ما أرسلت به، والإبلاغ: الإيصال، وكذلك التَّبليغ، والاسم منه: البلاغ[6]، والبَلاغُ المرادُ في هذه الآيَة: إيصالُ دِينِ اللّهِ ﷻ إلى العِبادِ عَلى يَدِ رُسُلِهِ، وقَدْ وردَ بِهَذا المعْنى كَثيرًا في القُرْآنِ الكريم.

3) ﴿ٱلْمُبِينُ﴾: بانَ الحَقُّ يَبينُ بَيانًا، فهوَ بائنٌ، وأبانَ يُبينُ إبانَةً، فهوَ مُبينٌ، بِمَعْنَى الظُّهورِ، والباءُ والياءُ والنّونُ أصْلٌ واحِدٌ، وهوَ بُعْدُ الشَّيْءِ وانْكِشافُهُ، فالبيْنُ الفِراقُ، يُقالُ: بانَ يَبينُ بَيْنًا وبَيْنونَةً، والبَيونُ: البِئْرُ البَعيدَةُ القَعْرِ، والبَيْنُ: قِطْعَةٌ مِنَ الأرْضِ قَدْرُ مَدِّ البَصَرِ[7]، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الزّخرف: 1 - 2]، أيْ: والكِتابِ البيِّنِ، وقِيلَ: مَعْنَى المبينِ الَّذي أبانَ طُرُقَ الهدى مِنْ طُرُقِ الضَّلالَةِ، وأبانَ كُلَّ ما تَحْتاجُ إلَيْهِ الأُمَّةُ[8]، فيَكونُ البَلاغُ المبينُ في هَذِهِ الآيةِ بِمَعْنى الواضِحِ في نَفْسِهِ، المَوَضِّحِ لِلعِبادِ سُبُلَ الهُدى والرَّشادِ.

(1) أخرجه مسلم، الصحيح، حديث رقم: (2577).
(2) عِياض، مشارق الأنوار: (حرم).
(3) الرّاغب، المفردات: (حرم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بلغ).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (بلغ).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (بلغ).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بين).
(8) ابن منظور، لسان العرب: (بين).

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الاحْتِجاجُ الباطِلُ بالمشيئة الإلهيّة، في القَضاءِ المقرَّر بالكُفْرِ والضَّلال

احْتَجَّ المشركونَ بقولِهم: لَو شاءَ اللّهُ أن نَعبدَه وحْدَهُ ما عبَدْنا أحدًا غيرَه، لا نحنُ ولا آباؤُنا مِن قَبْلِنا، ولا حَرَّمْنا شيئًا لم يحرِّمهُ، بمثل هذا الاحْتجاجِ الباطِلِ احتَجَّ الكُفّارُ السّابقونَ، وهُم كاذبونَ، فإنَّ اللّه أمرَهم ونَهاهم ومَكَّنهم من القيامِ بما كلَّفهم به، وجعَلَ لهم قوَّةً ومَشيئةً تَصْدُرُ عنها أفْعالُهم، فاحْتِجاجهم بالقَضاء والقَدَر مِن أبْطَلِ الباطِلِ مِنْ بَعدِ إنذارِ الرُّسُل لهم، فليسَ على الرُّسُل المنذِرينَ لهم إلّا التَّبليغُ الواضحُ لما كُلِّفوا به[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ العطفِ بالواو في ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ﴾:

حِجاجُ الكفارِ لِرُسُلِهِم في القَصَصِ القُرْآنيِّ، من البلاغ المفصِح عن المراد

في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، عَطْفُ قِصَّةٍ عَلى قِصَّةٍ لحِكايةِ حالٍ مِنْ أحْوالِ الكفّارِ وشُبُهاتِهِم ومُكابَرَتِهم، وبابٍ مِنْ أبْوابِ تَكْذيبِهِم، وذَلِكَ أنَّهُم كانوا يُحاوِلونَ إفْحامَ الرَّسولِ ﷺ بأنَّهُ يَقول: إنَّ اللّه يَعْلَمُ ما يُسِرّونَ وما يُعْلِنونَ، وإنَّه القادِرُ عَلَيْهِم وعَلى آلهَتِهِم، وإنَّهُ لا يَرْضى بأن يُعْبَد ما سِواهُ، وإنّهُ يَنْهاهُم عَنِ البَحيرَةِ والسّائِبَة ونحْوِهما، فحَسِبوا أنَّهُم خَصَموا النَّبيَّ ﷺ، وحاجّوه، فقالوا لَهُ: لَوْ شاءَ اللّه أن لا نَعْبُدَ أصْنامًا؛ لما أقْدَرَنا عَلى عِبادَتِها، ولَوْ شاءَ أن لا نُحَرِّمَ ما حَرَّمْنا مِنْ نَحْوِ البَحيرَةِ والسّائبَةِ؛ لما أقَرَّنا عَلى تَحْريمِ ذَلِكَ، وذَلِكَ لقَصْدِ إفْحامِه وتَكْذيبِه[2].

دلالة التعبير بالماضي (قالَ):

إصْرارُ المشْركينَ على التَّكْذيبِ، واسْتِمرارُهُم في الاحْتِجاجِ الباطِلِ

وَرَدَ الفعلُ (قالَ) في قَولِه تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾، بصيغَةِ الماضي، للإخْبارِ بأنَّ مقولتَهم هَذِهِ قَديمَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ؛ وذَلِكَ أنَّ الإخبارَ

(1) نخبة منَ العلماء، التّفسير الميسر، ص: 271.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 147.

عَنِ الشَّيْءِ بصيغةِ الماضي، يَقْتَضي كَوْنَ المُخْبَرِ عَنْهُ مُتَقَدِّمًا عَلى ذَلِكَ الإخْبارِ[1]، والإخْبارُ كَذلكَ بالماضي مُضَمَّنُهُ الدَّوامُ والاسْتِمرارُ[2]، فالمشْركونَ مُسْتَمِرّونَ في تَكْذيبِهم، ويَتَحَجَّجونَ بالحُجَّةِ الباطِلَةِ تلوَ الأخْرى، لتحقيق مآربهم، والسَّعي الحثيث لتقويض صِدقيَّة القرآن ومصداقيَّته، والتَّهوين من إعجازه وإنجازه، حتّى تنصرف عنه القلوب ولا تولع به، فخاب سعيهم، وباؤوا بالخسران المبين.

دَلالةُ العُدولِ في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ﴾:

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ العُدولُ عنِ الإضْمارِ إلى الموْصولِ، حيثُ لَم يَقُل: (وَقالوا) لِتَقْريعِهم بِما في حَيِّزِ الصِّلةِ، وذَمِّهم بِذَلِكَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ[3]، فوَضْعُ الموْصولِ مَوْضِعَ الاسْمِ يَسْمَحُ بِوَصْفِهِ بِجُملةِ الصِّلةِ؛ وذَلِكَ للإشْعارِ بِعِلَّةِ الحكْمِ.

الشِّرْكُ سَبَبُ جِدالِ الرُّسُلِ وعَدَمِ تَصْديقِهِم فيما بلغوا عن الله

دَلالَةُ عَدَمِ ذِكْرِ المفْعولِ بِهِ في الآية:

لم يَذْكُرِ السِّياقُ القرْآنيُّ المفْعولَ في قوْلِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾، فلم يَقُل: أشْرَكوا باللّه، كَما في قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِۖ﴾ [لقمان: 13]؛ لأنَّ ذلكَ مَعْلومٌ، والغالِبُ المستفيضُ من استِعْمالِ لَفْظِ الإشْراكِ في القرآن، أنَّ مَعْناهُ الإشْراكُ باللّه، ومِنَ المقَرَّرِ أنَّهُ مَتى كان الفعْلُ نَصًّا في مَطْلوبِهِ؛ لا يُذْكَرُ المتَعَلَّقُ بِهِ[4] إلّا لِغَرَضٍ بَلاغِيٍّ آخَرَ مَقْصودٍ، كما أن ورود قرينة ظاهرة أو مُلمِّحة في السّياق تُنبئُ عن المحذوف مما يجيز الحذف مُراعاةً للاختصار، وتوخّيًا للإيجاز.

حَذْفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ؛ إذا دَلَّ عَلَيْهِ دَليلٌ في سياق الكلام

دَلالَةُ ﴿لَوْ﴾ الشَّرْطِيَّةِ في الآية الكريمة:

وَرَدَتْ كَلِمَةُ ﴿لَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ

شُبْهَةُ الكُفّار بالاحْتِجاجِ بالمشيئَةِ الإلهيَّةِ، على كُفْرِهِم بكمال الوحدانيّة

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 2/ 283.
(2) الثعالبي، الجواهر الحسان: 5/ 377.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 112.
(4) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 13/ 7904.

مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾؛ لِلدَّلالَةِ عَلى امتِناعِ الشَّيْءِ لامتِناعِ غَيْرِهِ، فإذا دَخَلَتْ عَلى النَّفْيِ؛ يَصيرُ بمَعْنى الإثْباتِ، ولَوْ دَخَلَت عَلى الإثْباتِ؛ صارَ بمَعْنى النَّفْيِ[1]، فاحْتَجَّ الكُفّارُ بقَوْلِهم: إنَّ ما شاءَ اللّه تَعالى؛ يجِبُ، وما لم يَشَأْ؛ يمتَنِع، فلَوْ أنَّهُ شاء أن نوَحِّدَهُ ولا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، ولا نُحرِّمَ ممّا حَرَّمنا شَيْئًا -كَما يَقولُ الرُّسُلُ ويَنْقُلونَه مِنْ جِهَةِ اللّهِ ﷻ - لَكانَ الأمرُ كَما شاءَ مِنَ التَّوْحيدِ ونَفْيِ الإشْراكِ وما يَتْبَعُهُما، وحَيْثُ لم يَكُنْ كَذلِكَ؛ ثَبَتَ أنَّهُ لم يَشَأْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وإنَّما يَقولُه الرُّسُلُ مِن تِلقاءِ أنْفُسِهِم[2]، فأبْطَلَ اللّه حُجَّتَهُم هَذِهِ، بأنَّ وظيفَةَ الرُّسُلِ تَبْليغُ الرِّسالَةِ فقَط، دونَ التَّوْفيقِ لِلهِدايَةِ.

غرضُ حَذْفِ المفْعولِ في قوله: ﴿لَوْ شَآءَ﴾:

بَلاغَةُ الحذْفِ والإضْمارِ مُقَدَّمَةٌ عَلى الإظْهار

يُحذَفُ المفْعولُ بِهِ بَعْدَ فِعْلِ المشيئَةِ في سِياقِ الشَّرْطِ اسْتِغْناء بِدَلالَتِهِ في الجوابِ عَلَيْهِ؛ لما فيهِ مِنْ دَقيقِ الصَّنْعَةِ ومِنْ جَليلِ الفائِدَةِ، فهو إضمارٌ عَلى شَريطةِ التَّفْسيرِ، فيُعْطي هَذا الحذْفُ النَّظْمَ حُسْنًا وغَرابَةً؛ وذَلِكَ أنَّ في البَيانِ إذا وردَ بَعْدَ الإبهامِ، وبَعْدَ التَّحْريكِ لَهُ لُطْفًا ونُبْلًا، لا يَكونُ إذا لم يَتَقَدَّم ما يُحرِّكُ، فمَتى عَلَّقَ المتَكَلِّمُ أمرًا بِمَشيئَةٍ؛ عَلِمَ السّامِعُ أنَّهُ يُعَلِّقُ هَذِهِ المشيئَةَ في المعْنى بِشَيءٍ، فهوَ يَضَعُ في نَفْسِهِ أنَّ هَهُنا شَيْئًا تَقْتَضي مَشيئَتُه لَهُ أنْ يَكونَ، أوْ أنْ لا يَكونَ، غَيْرَ أنَّهُ لا يَظْهَرُ؛ لأنَّ الواجِبَ في حُكْمِ البلاغَةِ، أنْ لا يُنْطَقَ بِالمفْعولِ بِهِ المحْذوفِ، وأنْ لا يَظْهَرَ في السِّياقِ، ومَتى ظَهَرَ؛ صارَ الكَلامُ غَثًّا، يَمُجُّهُ السَّمعُ، وتَعافُهُ النَّفْسُ[3].

دَلالَةُ التَّعبيرِ باسْمِ الجلالَةِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

التَّخْريمُ والتَّخْليلُ مِنْ خَصائِصِ الأُلوهيَّةِ

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ﴾ اسْمُ الجَلالَةِ،

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 7/ 61.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 112.
(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 1/ 163.

دونَ لَفْظِ الرُّبوبيَّةِ، كما في قوله: ﴿قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصّلت: 14]، أو الرَّحمانيَّة، كما في قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمْ﴾؛ لأنَّهُ الأنْسَبُ للسّياقِ الَّذي هوَ احْتِجاجُهُم بالمشيئَةِ عَلى عِبادَةِ الأصْنامِ، وتَحْريمِ ما أحَلَّهُ اللّه، فإنَّ التَّحْريمَ والتَّحْليلَ عِبادَةٌ، وهِيَ مِنْ حُقوقِ تَوْحيدِ الألوهيَّةِ، فجاءَ النَّظْمُ باسم الجلالَةِ ﴿ٱللَّهُ﴾؛ للدَّلالَةِ عَلى أنَّهُ الإلَهُ الحقُّ، وأنَّهُ لا شَرِكَةَ لِغَيْرِه في الإلهيَّةِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجوهِ[1].

سرُّ حكاية احتجاجهم في قوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾:

الاحْتِجاجُ بالقَضاءِ والقدَرِ على الضَّالِ مِن أبْطَلِ الباطِلِ

في قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ احْتَجَّ الكُفّارُ عَلى النَّبيِّ ﷺ بأنَّ ما هُم عَلَيْه لَوْ لم يَكُنْ بِرِضى اللّه تَعالى لَصَرَفَهُم عَنْهُ، فحَسِبوا أنَّهُ حينَ لم يمسك عِنانَ أفْعالِهم، كانَ قَدْ رَضِيَ بما فعَلوهُ، وأنَّهُ لَوْ كانَ لا يَرْضى بِهِ؛ لما عَجَزَ عَنْ سَلبِ تَمَكُّنِهم، وبِهَذا ظَهَرَ تَخْليطُ أهْلِ الضَّلالَةِ بَيْنَ مَشيئَةِ العِبادِ ومَشيئَةِ اللّه، وجَعَلوا ما هوَ مَشيئَةٌ لَهم مَشيئَةً للّه تَعالى، وهَذِهِ المشيئَةُ الَّتي اعْتَلّوا بِها مَشيئَةٌ خَفيَّةٌ، لا تَتَوَصَّلُ إلى الاطِّلاعِ عَلى كُنْهِها عُقولُ البَشَرِ[2]، وبمِثْلِ هَذا الاحْتِجاجِ الباطِلِ احْتَجَّ الكفّارُ السّابقونَ، وهُم كاذِبونَ؛ فإنَّ اللّه أمَرَهُم، ونَهاهَم، ومَكَّنَهُم من القِيامِ بما كَلَّفَهُم بِهِ، وجَعَلَ لَهُم قوَّةً ومَشيئَةً تَصْدُرُ عَنْها أفْعالُهم، فاحْتِجاجُهُم بالقضاءِ والقدَرِ مِن أبْطَلِ الباطِلِ، مِن بَعْدِ إنْذارِ الرُّسُلِ لهُم، فلَيْسَ عَلَى الرُّسُلِ إلّا البَلاغُ[3]، وهم منفِّذون للمشيئة، مبلِّغون رسالات اللّه لا يعصونه في التَّلَقّي، ولا يتقاعسون في البلاغ، وتحجَّج هؤلاء الكفرة بأنَّ ما يلاحظ عنهم من كفر مقيت، وتآمر مهلك مميت، ليس بإرادتهم، بل هو مفروض عليهم؛ لأنَّ اللّه لو أراد لهم الهداية؛ لكانوا مهتدين،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 437.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/ 147.
(3) نخبة منَ العلماء، التّفسير الميسر، ص: 271.

وهذا يُعدُّ مغالطة ماكرة، يريدون بها التَّنصُّل من مسؤوليّاتهم في توخّي الشِّرك، واعتناق الكفر، والإيغال فيه، وذلك دأبهم في كلِّ مواجهة مع الرُّسل الَّذين يحذِّرونهم من مغبَّة ذلك؛ لأنَّه سيحرمهم من لذَّة العبادة، ويمنعهم من شرف الانضواء تحت راية الإسلام، المبنيَّة على العبوديَّة الحقَّة للمعبود، والخشية الرّاسية في القلوب، لعظمة موجد الوجود.

بَلاغَةُ الإطْنابِ في الآية الكريمة:

خُطورَةُ الوُقوعِ في الشِّركِ بِتَحْريمِ ما لَم يَأْتِ الشَّرْعُ بِتَحْريمِه

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾، إطْنابٌ بتكرار شبه الجملة ﴿مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ بعد ﴿مَا عَبَدْنَا﴾ و ﴿وَلَا حَرَّمْنَا﴾، وهَذا الإطْنابُ مُناسِبٌ لمُقْتَضى الحالِ؛ لأنَّ سورَةَ النَّحْلِ بَسَطَتْ نِعَمَ اللّه ودَلائِلَ وحْدانِيَّتِه، وأكْثَرَتْ في تَذْكيرِ الكُفّارِ ووَعْظِهِم، فناسَبَ الإطنابُ ذَلِكَ الإسْهابَ الواردَ فيها[1].

مَعْنى لَفْظِ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ودلالته:

مُشابهةُ أقْوالِ قُرَيْشٍ لأقْوالِ الأمَمِ المكَذِّبَةِ قَبْلَها، لالتقائهما في المعتقد

جاءَ في قولِهِ تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، التَّعْبيرُ القرْآنيُّ في الآيةِ بِلَفْظِ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، وهوَ نَعْتٌ لمصْدَرٍ محذوفٍ، تَقْديرُهُ: (فَعَلوا فِعْلًا كَذَلِكَ فعَلَهُ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِم)، والفِعْلُ هُنا أُطْلِقَ عَلى القوْلِ، وهوَ التَّكْذيبُ، أيْ: قالوا قَوْلًا مِثْلَ قَوْلِهِم جاريًا عَلى ذَلِك المنْهاجِ الصّادِرِ عَنْ مجَرَّدِ الهوى، والنُّكْتَةُ البلاغِيَّةُ فيه أنَّ لَفْظَ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ اطَّرَدَ في تَأْكيدِ الأمرِ وتَحْقيقِه، حَتّى كَأنَّهُ سُلِبَ عَنْهُ مَعْنى التَّشْبيهِ، فقوله: ﴿فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ يدلُّ على تماثُلِ الفعلين وتَوافُقِهِما في الصِّفاتِ والغاياتِ وما يَتَرَتَّبُ عَلَيْها مِنَ الذَّمِّ[2].

(1) ابن الزّبير الغرناطيّ، ملاك التّأويل: 1/ 172.
(2) الشّهاب، عناية القاضي: 2/ 224.

بَلاغَةُ المشابَهَة في قوله: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ﴾:

الكُفرُ مِلَّةٌ واحِدَة، والتَّحذيرُ مِنْ عاقِبَةٍ مُماثِلَة

في قَولِهِ تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾، تَظْهَرُ بَلاغَةُ تَشْبيهِ قُرَيْشٍ بِالأُمَمِ السّابِقَةِ في التَّكْذيبِ والإشْراكِ، وتَحْريمِ أشْياءَ مِنْ تلقاءِ أنْفُسِهِم، فهوَ تَشْبيهٌ لِلقَولِ بِالقَولِ في المؤدّى والمحْصولِ، وكذلكَ في الصّدورِ عَنْ مجَرَّدِ التَّشَهّي والهوى والعَصَبيَّة[1]، وكَذَلِكَ فيه تَشْبيهٌ لِعاقِبَتِهِم إنِ اسْتَمَرّوا في تَكْذيبِ النَّبيِّ ﷺ بِعاقِبَةِ مَنْ سَبَقَهُم في الهلاكِ والدَّمارِ.

دَلالَةُ التَّعبيرِ باللَّفظ ﴿فَعَلَ﴾:

عُمومُ لفظ الفعل شامل لكلِّ أصناف التَّكذيب

أشارَ سُبحانَهُ بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾، إلى أنَّ قُرَيْشًا اسْتَنَّتْ بِسُنَّةِ الأُمَمِ المشْرِكَةِ مِنْ قَبْلِها، فقالوا مِثْلَ قَوْلِهم، وسَلَكوا سَبيلَهُم في تَكْذيبِ رُسُلِ اللّه، واتِّباعِ أفْعالِ آبائِهِم في الضَّلالِ، وعَبَّرَ عن القولِ هُنا بالفعْلِ؛ لأنَّهُ يتضمَّنُه، فلَفْظُ ﴿فَعَلَ﴾ أحَدُ الكلماتِ المشْتَرَكاتِ الَّتي هُنَّ أُمَّهاتُ الأحْداث، مِثْل: عَمِل وجعَل وطَفِق وأنْشَأ وأقْبَلَ، إلّا أنَّ بَعْضَها أعَمُّ مِن بعضٍ، وأكْثَرُها عُمومًا ﴿فَعَلَ﴾؛ لأنَّهُ يَقَعُ عَلى كُلِّ حَرَكَةٍ من الإنْسانِ قَولًا أوْ عَمَلًا أوْ هَمًّا يَهِمُّ بِهِ، فناسَبَ التَّعْبيرُ بِهِ في هَذِهِ الآيَةِ، لِيَشْمُلَ كُلَّ أصْنافِ تَكْذيبِهِم[2].

دلالَةُ الإمهالِ بالاستدلال بأفعال السابقين:

تَهديدُ قُريشٍ بأنَّ الله يمهل ولا يهمل

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ تَنْظيرُ تَكْذيبِ قُريشٍ بِتَكْذيبِ الأُمَمِ السّابِقَةِ لِرُسُلِها، وفي هَذا تَهْديدٌ لِقُريشٍ أنَّهم فعَلوا كَفِعْلِهِم، وقَدْ كانَتْ عاقِبَةُ السّابِقينَ الهلاكَ، فلَوْ كان فِعْلُهُم مُرْضِيًا للّه لما أهْلَكَهُم، فهَلّا اسْتَدَلّوا بِهَلاكِهِم عَلى أنَّ اللّه غَيْرُ راضٍ بِفِعْلِهِم، فإنَّ دَلالَةَ الانْتِقامِ أظْهَرُ مِنْ دَلالَةِ الإملاءِ؛ لأنَّ دَلالَةَ

(1) الشّهاب، عناية القاضي: 2/ 224.
(2) الواحديّ، البسيط: 7/ 550.

الانْتِقام وُجودِيَّةٌ، ودَلالَةَ الإمهالِ عَدَمِيَّةٌ[1]، واللّه عادلٌ في العقوبة، كما هو عادلٌ في المكافأة، وهو لا يهمل من استحقَّ العقاب، ولا يغفل عمّن ترتَّب عليه العذاب، إلّا ما يدخل في وعده بغفران ذنوب من تاب؛ لأنَّ للإهمال سياقًا دلاليًّا، مخالفًا لدلالة الإمهال.

نُكْتَةُ الاسْمِ المَوْصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

عُمومُ العَذابِ القريب لِكُلِّ مَنْ جابه رُسُلَ الله بالتَّكذيب

وَرَدَ التَّعْبير في قَولِهِ تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ﴾، بالاسْمِ المَوْصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ الدّالِّ عَلى العُموم، لِيَشْمُلَ كُلَّ الأمَم السّابقة الَّتي فعَلَتْ مِثْلَ فِعْلِ قُرَيْشٍ: مِنْ كُفْرٍ، ومُعانَدَةٍ للرُّسُلِ، ومُخالَفَةِ أوامِرِ الواحِدِ القهّارِ، فأهْلَكَهُم اللّه الجبّارُ[2]، وفي هَذا تهْديدٌ لِقُرَيشٍ بمصيرٍ يُشْبِهُ مَصيرَ مَنْ سَبَقَها من الأمَمِ المكذِّبَةِ.

دَلالَةُ الضَّميرِ ﴿نَحْنُ﴾ في السّياق:

بيان تأكيد الضَّمير المتَّصِل بالضَّمير المنْفَصِل في الآية الكريمة

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ الضَّميرُ المنْفَصِلُ ﴿نَحْنُ﴾، والغَرَضُ مِنْهُ: تأْكيدُ الضَّميرِ المتَّصِلِ في الفِعْلِ ﴿عَبَدْنَا﴾، وكَذَلِك حَصلَ بِهِ تَصْحيحُ العطْفِ عَلى ضَميرِ الرَّفْعِ المتَّصِلِ[3]، ونَفى بَعضُهُم وُجوبَ إعادَةِ الضَّميرِ هُنا لِتَصْحيحِ العَطْفِ[4]، بحُجَّةِ وُجودِ الفواصِلِ مِنَ الجارِّ والمجرورِ في ﴿مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾، فتَكونُ إعادَتُهُ لِتَحْسينِ العَطْفِ لا لِتَصْحيحِهِ.

دَلالَةُ إعادَةِ ضَميرِ النَّفْي (لا) في الآية:

تأْكيدُ النَّفْيِ السّابِقِ، بِنَفْيٍ جَديدٍ، لِتَقْوِيَةِ المعْنى

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ إعادَةُ حَرْفِ النَّفي (لا) في عِبارَةِ: ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، بَعْد ﴿مَا﴾ النّافِيَةِ في قَوْلِه: ﴿مَا عَبَدْنَا﴾، والنُّكْتَةُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 148.
(2) محمّد علي الدّرّة، إعراب القرآن: 5/ 181.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 148.
(4) صديق حسن خان، فتح البيان: 7/ 239.

البَلاغِيَّةُ فيهِ هي تَأْكيدُ النَّفي السّابقِ المُسْتَفادِ مِنْ لَفْظِ النَّفْي (ما) عَلى طَريقةِ العَرَبِ في المَعْطوفِ عَلى ما في حَيِّزِ النَّفْي، وهو اسْتِعْمالٌ قُرْآنيٌّ بَديعٌ في عَطْفِ المَنْفِيّاتِ مِنَ المُفْرَداتِ والجُمَلِ[1].

بلاغةُ الجارِّ والمجْرورِ ﴿مِن دُونِهِۦ﴾:

كلُّ ما عُبِدَ من غيرِ اللهِ فهو مهين

في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾، أدْخَلَ المُشْرِكونَ الجارَّ والمجْرورَ: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾، اعْترافًا مِنْهُم أنَّ كُلَّ ما كانوا يَعْبُدونَهُ مِنَ الأصْنامِ مُتَقاصِرٌ عَنْ رُتْبَةِ اللهِ ﷻ في العبادَةِ، وتَقريرًا مِنْهُم أنَّ الأصْنامَ في أدْنى رُتْبَةٍ[2]، وأنَّ في عبادة ما هو دونٌ تعريضًا منهم بالعقول السَّفيهة الَّتي لا تُميِّز بين خالق ومخلوق، ولا تعرف للّه وقاره، فعبدوا من هو مَهين؛ إشعارًا لهم بالدّونيَّة والحقارة، حيث إنَّهم أقرّوا بأنَّ توجُّههم بالعبادة إلى الحقير الدّون، وتركهم عبادة العزيز الَّذي كلُّ الوجود بأمره مرهون؛ مستنكرٌ ضمنًا، ومفهومٌ بالتَّلميح، ناهيك عن التَّصريح في مواطن من القرآن أثيرة، ومواقع مبثوثة كثيرة.

دَلالَةُ حَرْفِ الجرِّ في ﴿مِن شَىْءٍ﴾:

احْتِجاجُ الكُفّارِ بالمشيئةِ على كُلِّ أنْواعِ شِرْكِهِم

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ إدْخالُ ﴿مِن﴾ الاسْتِغْراقِيَّةِ عَلى لَفْظِ ﴿شَىْءٍ﴾ مُبالَغَةً في النَّفْي؛ لأنَّ حَرفَ الجرِّ (مِن) مِنْ مَعانيها الاسْتِغْراقُ، فتَدْخُلُ لابْتِداءِ الجنْسِ إلى انْتِهائِهِ، واكْتَفى بِذِكْرِ (مِن) عَنْ ذِكْرِ (إلى) لِدَلالةِ إحْدى الغايَتَيْنِ عَلى الأخْرى[3]، وتَتَجَلّى دَلالَةُ زِيادَةِ ﴿مِن﴾ في مفعولَيِ الفِعْلَيْنِ ﴿عَبَدْنَا﴾، و﴿حَرَّمْنَا﴾ المَنْفِيَّيْنِ في المُبالَغَة في اسْتِغْراقِ نَفْيِ كُلِّ أنْواعِ شِرْكِهِم الَّذي رَبَطوهُ بمشيئَةِ اللهِ احْتِجاجًا عَلى اللهِ بُهْتانًا وزورًا.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 294.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 154.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 5/ 444.

دَلالَةُ النَّفي بـ ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا عَبَدْنَا﴾:

دُخولُ (ما) عَلى الماضي القَريبِ مِنَ الحال، لِنَفي الماضي والحال

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ الفعْلُ الماضي ﴿عَبَدْنَا﴾ مَنْفِيًّا بِأداةِ النَّفي ﴿مَا﴾؛ لأنَّهُ وقَعَ جَوابًا لحَرْفِ ﴿لَوْ﴾ الشَّرْطِيّةِ، والمقَرَّرُ في النَّحوِ أنَّ جَوابَ (لَوْ) إمّا أنْ يَكونَ فِعْلًا ماضِيًا مُثْبَتًا أوْ مَنْفِيًّا بـ (ما)، والغالِبُ عَلى المثْبَتِ دُخولُ اللّامِ عَلَيْهِ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: 65]، ومِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْها قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: 70]، والغالِبُ عَلى المنْفِيِّ تَجَرُّدُهُ مِنْها، كَقَوْلِه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: 112]، أوْ مُضارِعًا مَنْفِيًّا بـ (لَم)، كقَوْلِ عُمَرَ: (لَوْ لم يَخَفِ اللّهَ لم يَعْصِهِ)[1]، وكَذَلِكَ لا تَدْخُل (ما) عَلى ماضٍ إلّا وهوَ قَريبٌ مِنَ الحالِ[2]، فمَعْنى النَّفْي بِها في هَذِهِ الآيَةِ: أنَّهُم يَحْتَجّونَ بِأنَّهُ لَوْلا مَشيئَةُ اللّهِ النّافِذَةُ؛ لانْتَفى عَنْهُم عِبادَةُ غَيْرِهِ في الماضي وفي الحالِ.

دَلالَةُ إسناد الفعل في ﴿عَبَدْنَا﴾:

بيانُ شُيوعِ الشِّرْكِ في عَرَبِ الجاهِلِيَّةِ

اتَّصَلَ الفِعْلُ في قوله: ﴿مَا عَبَدْنَا﴾ بِضَميرِ الرَّفْعِ (نا) الخاصِّ بالمتَكَلِّمِ المشارِكِ غَيْرَهُ للدَّلالَةِ عَلى أنَّ فِعْلَ الشِّرْكِ صادِرٌ مِنْ جماعاتٍ، والعرَبُ في الجاهِلِيَّةِ أشْرَكوا مَعَ عِبادَةِ اللّهِ عِبادَةَ غَيْرِهِ، وهَذا حالُ مُعْظَمِ العرَبِ ممَّنْ عَبَدَ الأصْنامَ، أوْ عَبَدَ الكَواكِبَ، فقَدْ عَبَدَتْ ضَبَّةُ وتَيْمٌ وعُكْلُ الشَّمسَ، وعَبَدَتْ كِنانَةُ القمَرَ، وعَبَدَتْ لخْمٌ وخُزاعَةُ وبَعْضُ قُرَيْشٍ الشِّعْرى، وعَبَدَتْ تميمٌ الدَّبَران، وعَبَدَتْ طَيِّئٌ الثُّرَيّا، وهؤُلاءِ كُلُّهُم جَعَلوا الآلهةَ بِزَعْمِهِم وسيلَةً يَتَقَرَّبونَ بِها إلى اللّه تَعالى[3].

دَلالَةُ ذِكْرِ الخاصِّ بَعْدَ العامِّ في الآية:

يجِبُ إفْرادُ اللهِ ﷻ بالتَّحليلِ والتَّحْريمِ كما يُفْرَدُ بِالعبادَةِ

وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ

(1) محمود صافي، الجدول: 11/ 94.
(2) الزَّمخشريُّ، الكشّاف: 2/ 311.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 185.

﴿نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾ ذِكْرُ خاصٍّ بَعْدَ عامٍّ، فالعبادَةُ لَفْظٌ عامٌّ لِكُلِّ ما يُتَقَرَّبُ بِهِ إلى اللّه ﷻ، ثُمَّ خَصَّصَ مِنْ هَذا العُمومِ التَّحْريمَ، وهوَ مِنْ أفْرادِ العبادَةِ، فإنَّ التَّحْليلَ والتَّحْريمَ مِنَ التَّشْريعِ الَّذي يَجِبُ عَلى العبادِ إفْرادُ اللّهِ ﷻ بِهِ كَإفْرادِهِ بالعبادَةِ، قال تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزۡقٖ فَجَعَلۡتُم مِّنۡهُ حَرَامٗا وَحَلَٰلٗا قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ ٥٩﴾ [يونس: 59]،

وتَتَجَلّى دَلالَةُ ذِكْرِ الخاصِّ بَعْدَ العامِّ في الاهْتِمامِ بِذَلِكَ الخاصِّ والتَّنْويهِ بِشَأْنِهِ[1]، فالمشْرِكونَ مَعَ عِبادَتِهم لِغَيْرِ اللّه حَرَّموا عَلى أنْفُسِهِم أُمورًا أخرى، كَبَعْضِ الأنْعامِ مِنَ البحيرَةِ والسّائِبَةِ، وأنْواعٍ مِنَ الحرْثِ، فازْدادوا بِذَلِكَ شِرْكًا عَلى شِرْكٍ.

دلالة الفاء الفصيحة في قوله: ﴿فَهَلۡ﴾:

وُجـــود شَـــرْطٍ مُقَدَّرٍ للإبانة عن المعنى المستفاد من السّياق

وَرَدَ في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾، الاسْتِفْهامُ مَقْرونًا بِفاءٍ تُسَمّى الفاءَ الفصيحَةَ؛ لأنَّها أفْصَحَتْ عَنْ جَوابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، تَقْديرُهُ: إذا عَرَفْتَ فِعْلَ هَؤُلاءِ، وفِعْلَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِم، وأرَدْتَ بَيانَ ما عَلى الرُّسُلِ؛ فأقولُ لَكَ: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾[2]، وذلك منهج اللّه في بعث الرُّسل، وتحديد مهمَّة البلاغ الَّتي تناط بالحامل للرِّسالة، لكي ينهض لها بعزمه وقوته وهمَّته، ولا يتقاعس في أدائها، أو يعلِّل النَّفس بالأماني البعيدة، ويترخَّص في التَّثاقل والتَّهاون، توقّيًا من البلاء المحتوم، والأذى الموقن الَّذي يصيب من يدعو إلى غير اللّه، ويحمل النّاس على غير ما يألفون، وذلك أمر واقع، ما له من دافع، وهو مبسوط في قصص الأنبياء قاطبة.

دَلالَةُ أداة الاستفهام في ﴿فَهَلۡ﴾:

وَرَدَ في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ الاسْتِفْهامُ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 4/ 204.

(2) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 15/ 224.

بحَرْفِ (هَل)، والأصْلُ فيهِ أنَّهُ حَرْفُ اسْتِفْهامٍ يَرِدُ لأجْلِ الاسْتِخْبارِ عَنِ الشَّيْءِ، غَيْرَ أنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ الاسْتِفْهامُ بِهِ لأجْلِ النَّفْيِ، فيَكونُ مَعْناهُ مِثْلَ مَعْنى (ما) النّافِيَةِ[1]، والدّليلُ عَلى كَوْنِهِ بمَعْنى النَّفْيِ وُقوعُ الاسْتِثْناءِ المفرَّغِ بَعْدَهُ[2] كَما في هَذِهِ الآيَةِ، ونَظيرُهُ بالنَّفْيِ قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: 54، والعنكبوت: 18]، ويُسَمّى اسْتِفْهامًا إنْكارِيًّا.

الإنكارُ على المشركين صناعة أقوالهم وأفعالهم

والغَرَضُ البلاغيُّ مِن الاستفهام هنا هوَ حَملُ المخاطَبِ عَلى الإنْكارِ بأمرٍ عُلِمَ عِنْدَهُ نَفْيُهُ[3]، كَأنَّ السّائِلَ يَسْألُ المسؤولَ لِيُقِرَّ بنَفْيِ المسؤولِ عَنْهُ، والمعْنى: إذا بَلَّغَتْهُمُ الرُّسُلُ أمرَ رَبِّهِم ونَهْيَهُ، واحْتَجّوا عَلَيْهِم بالقدَرِ، فلَيْسَ للرُّسُلِ مِنَ الأمرِ شَيْءٌ، وإنَّما حسابُهُم عَلى اللّه ﷻ، فلَم يَبْقَ لِأحَدٍ عَلى اللّه حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ، ولا مفرَّ لأحد ممّا يشاء اللّه ويختار؛ لأنَّه تعالى بيده المقادير، والرُّسل ينتهي دورهم عند البلاغ، وأداء الأمانة بحكمة ورزانة وصدق، وبعدها سوف يرجع الأمر والقرار، إلى اللّه الواحد القهّار.

بَلاغَةُ أُسلوبِ القَصْرِ في الآية الكريمة:

تأكيدُ قَصْرِ وظيفَةِ الرُّسُلِ عَلى البَلاغِ دونَ الهدايَةِ

في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، قَصْرٌ مُسْتَفادٌ مِنْ جَمعِ الاسْتِفهامِ القائِمِ مَقامَ النَّفْيِ والاسْتِثْناءِ، وهوَ قَصْرُ مَوْصوفٍ عَلى صِفَةٍ[4]؛ إذْ يَقْتَضي انْحِصارَ أوْصافِ الرُّسُلِ عليهم السلام في التَّبْليغِ، وذَلِكَ قَصْرٌ إضافيٌّ لِقَلبِ اعْتِقادِ المشْرِكينَ بِأنَّ الهدايَةَ بِأيْديهِم.

دَلالَةُ حرف الجرِّ في قوله: ﴿عَلَى ٱلرُّسُلِ﴾:

وُجوبُ البَلاغِ عَلى الرُّسُلِ امتِثالًا لأمرِ المرسِلِ ﷻ

وَرَدَ في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، النَّصُّ عَلى وُجوبِ التَّبْليغِ في حَقِّ الرَّسُلِ عَلَيْهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ، بِإيرادِ

(1) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 342.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 21/ 99.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 3/ 253.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 09/ 195.

حَرْفِ الجرِّ ﴿عَلَى﴾، وهوَ مِنَ الأساليبِ الخبَريَّةِ الدّالَّةِ عَلى الوُجوبِ: كالأمرِ، والتَّصْريحِ بِالإيجابِ، والفَرْضِ، والكَتْبِ، ولَفْظَةِ (حَقٌّ على العبادِ وعلى المُؤمنينَ)[1]. بَل هوَ مِنْ أوْكَدِ ألفاظِ الوجوبِ عِنْدَ العرَبِ، فإذا قالَ العَرَبِيُّ: لِفُلانٍ عَليَّ كَذا؛ فقَدْ وكَّدَهُ وأوْجَبَهُ، ولِهَذا ذَكَرَ اللّه سُبْحانَهُ الحجَّ بِأبْلَغِ ألفاظِ الوجوبِ؛ تَأْكيدًا لِحَقِّهِ، وتعْظيمًا لحُرْمَتِهِ، وتَقْوِيَةً لِفَرْضِهِ، بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97][2].

سرُّ التقييد بِلَفْظِ ﴿ٱلْمُبِينُ﴾:

بَـلاغُ الـرُّسُـل قاطِعٌ للعُذْر، وموجِبٌ لِلجَزاء

جاءَ التَّعْبيرُ بِلَفْظِ ﴿ٱلْمُبِينُ﴾؛ وصْفًا لِلْبَلاغِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، والنُّكْتَةُ فيهِ: أَنَّهُ عَلى وزْنِ مُفْعِلٍ بمعْنى فَعيلٍ، أيْ: بَلاغًا بَيِّنًا في نَفْسِهِ، موَضِحًا لِكُلِّ مَنْ سَمِعَهُ ما يُرادُ مِنْهُ، مُؤَيَّدًا بِالأدِلَّةِ القَطْعِيَّةِ مِنَ الحُجَجِ القَوْلِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ بِالمعْجِزاتِ وغَيْرِها[3]، فهَذا البَلاغُ يوَضِّحُ عُذْرَ الرُّسُلِ ﷺ، بِأَنَّهُم أتَمّوا ما أُمِروا بِهِ عَلى الوجْهِ الأكْمَلِ، قَطْعًا لِلعُذْرِ عَنْ عَدَمِ امتِثالِ ما جاؤوا بِهِ مِنْ أوامِرَ ونَواهٍ[4]، ولا يتصوَّر أحدٌ أن يكون من الرَّسول - مهما امتدَّ زمانه، أو تقدَّم أو تأخَّر أوانه - تعمُّد التَّخلّي عن مهمَّة التَّبليغ الَّتي هي من قبيل التَّكليف، مع كونها أيضًا موسومة بالفخار والتَّشريف.

بَلاغَةُ التَّذْييلِ في الآية:

تَسْلِيَـةُ النَّبـيِّ ﷺ، بِـذِكْـرِ وظيفَةِ الرُّسُل مِنْ قَبْلِهِ

خُتِمَتْ هَذِهِ الآيةُ بِقَوْلِهِ سُبْحانَهُ: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ تَذْييلًا لما سَبَقَ مِنْ مَقالَةِ الكُفّارِ، فأثْبَتَ الحكْمَ لِعُمومِ الرُّسُلِ ﷺ - وإنْ كانَ المرْدودُ عَلَيْهِم لم يخْطُرْ بِبالِهِم أمرُ الرُّسُلِ الأوَّلِينَ - لِتَكونَ الجملَةُ تَذْييلًا لِلمُحاجَّةِ، فتُفيدَ ما هوَ أعَمُّ مِنَ

(1) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 4/ 1307.
(2) ابن العربي، أحكام القرآن: 1/ 374.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 107.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 281.

المَرْدود، وفائِدَةُ التَّذْييلِ غالِبًا تَوْكيدُ المذَيَّلِ، وإبْرازُ حُكْمِهِ في صورَةٍ كُلِّيَّةٍ[1]، والكلامُ موَجَّهٌ إلى النَّبيِّ ﷺ تَعْليمًا وتَسْلِيَةً، ويَتَضَمَّنُ تَعْريضًا بإبْلاغِ المشْركينَ[2].

دَلالَةُ التَّشابُهِ اللَّفْظِيِّ في الآية:

دِقَّـــةُ الـبَـيـانِ القُرْآنِيِّ في انْتِقاءِ الأَلْفاظِ وأزْمِنَةِ الأَفْعـالِ بدقَّة وبلاغة

قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، وقالَ سُبْحانَهُ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: 148]، ووَجْهُ المغايَرَةِ بَيْنَهُما مِنْ جِهَةِ السِّياقِ أنَّ آيَةَ الأنْعامِ يَسْبِقُها قَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الأنعام: 146]، فلَمّا كانَ السِّياقُ مُتَعَلِّقًا بِما يَدُلُّ عَلى صِدْقِ الرَّسولِ ﷺ، بِما سَيَحْدُثُ مِنْ أقْوالِهم وأفْعالِهم قَبْلَ أنْ يَقَعَ؛ ناسَبَهُ ذِكْرُ: ﴿سَيَقُولُ﴾ [الأنعام: 148]، ولمّا كانَ مِنْ أبْرَزِ مَظاهِرِ بَغْيِهِم إشْراكُهُم باللهِ؛ ناسَبَهُ ذِكْرُ الشِّرْكِ، ولمّا تَقَدَّمَ بَيانُ كَذِبِهِم؛ ناسَبَهُ أنَّهُم لَيْسوا بِدْعًا في ذلك، بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: 148].

أمّا آيةُ النَّحْلِ فيَسْبِقُها قَوْلُهُ: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [النحل: 34]، فلَمّا كانَ ذاكَ جَزاءً لِما مَضى مِنْ أعْمالِهِم؛ ناسَبَهُ ذِكْرُ ﴿وَقَالَ﴾، ولَمّا كانَ العَمَلُ لِما يُعْبَدُ عِبادَةً تَشْمُلُ الشِّرْكَ وغَيْرَهُ؛ ناسَبَهُ ذِكْرُ ﴿عَبَدْنَا﴾، ولمّا كانَتْ عِبادَةُ غَيْرِ اللهِ وتَحْريمُ ما لم يُحَرِّمِ أفْعالًا قَدْ فعَلَها مَنْ قَبْلَهُم؛ ناسَبَهُ قَوْلُهُ: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرى، فإنَّهُ في آيَةِ الأنْعامِ لم يُؤَكِّدِ الضَّميرَ، وفي آيَةِ النَّحْلِ أكَّدَ، فقالَ تعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، وقالَ في النَّحْلِ أيْضًا ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ مَرَّتَيْنِ، وفي

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 6/ 386.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 148.

الأنْعام قالَها مَرَّةً واحِدَةً؛ لِأنَّ لَفْظَ العِبادَةِ يَصِحُّ أنْ يُنْسَبَ إلى إفْرادِ اللّه بها، وهَذا لَيْسَ بِمُسْتَنْكَرٍ، بَل المُسْتَنْكَرُ عِبادَةُ غَيْرِ اللّه، أوْ شَيْءٍ مَعَ اللّه، فناسَبَ هُنا ذِكْرُ ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ مَعَ العِبادَةِ، وأمّا لَفْظُ ﴿مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: 148]؛ فالإشْراكُ يَدُلُّ عَلى إثْباتِ شَريكٍ، فلا يَتَرَكَّبُ مَعَ هَذا الفِعْلِ لَفْظُ (مِنْ دونِهِ)، فلَوْ كانَ التَّرْكيبُ في غَيْرِ القُرآنِ (ما أشْرَكْنا مِنْ دونِهِ)؛ لم يَصِحَّ المَعْنى، وأمّا (مِنْ دونِهِ) الثّانِيَةُ؛ فالإشْراكُ يَدُلُّ عَلى تَحْريمِ أشْياءَ، وتَحْليلِ أشْياءَ، فلَم يَحْتَجْ إلى لَفْظِ (مِنْ دونِهِ)، وأمّا لَفْظُ العِبادَةِ؛ فلا يَدُلُّ عَلى تَحْريمِ شَيْءٍ كَما يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ (أشْرَكَ)، فقُيِّدَ بِقَوْلِهِ: (مِنْ دونِهِ)، ولَمّا حَذَفَ (مِنْ دونِهِ) هُنا؛ ناسَبَ أنْ يَحْذِفَ (نَحْنُ)، لِيَطَّرِدَ التَّرْكيبُ في التَّخْفيفِ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(حَرَّمَهُ) و(نَهى عَنْهُ):

صيغَةُ النَّهْيِ تُفيدُ التَّحْريمَ، إلّا إذا وُجِدَتْ قَرينَةٌ صارِفَةٌ

بَيْنَ لَفْظَيْ (حَرَّمَهُ) و(نَهى عَنْهُ) عُمومٌ وخُصوصٌ، فالنَّهي يَعُمُّ التَّحْريمَ وغَيْرَهُ، والأصْلُ في صيغَةِ النَّهي أنَّها تُفيدُ التَّحْريمَ إلّا إذا وُجِدَتْ قَرينَةٌ تَصْرِفُهُ عَنِ التَّحْريمِ إلى غَيْرِهِ[2].

وَقَدْ يَخْرُجُ النَّهْيُ لِأغْراضٍ أُخْرى غَيْرِ التَّحْريمِ، حَسَبَ القَرائِنِ، فقَدْ يَخْرُجُ النَّهْيُ لِلكَراهَةِ، كَقَوْلِه تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 267]، وكَقَوْلِهِ ﷺ: "إيّاكُم والجُلوسَ عَلَى الطُّرُقاتِ"[3]، وقَدْ يَكونُ النَّهْيُ لِلدُّعاءِ؛ إذا كانَ مِنَ الأدْنى إلى الأعْلى، كَقَوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: 8]، وقَدْ يَكونُ النَّهْيُ لِلإرْشادِ والأدَبِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: "وَلا يَتَنَفَّسْ في الإناءِ"[4]، في حينِ

(1) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/ 210.
(2) ابن قدامة، روضة النّاظر، ص: 202.
(3) متّفق عليه: رواه البخاريّ: (2465)، ومسلم: (2121).
(4) متّفق عليه: رواه البخاريّ: (154)، ومسلم: (267).

أنَّ التَّحريمَ لا يَكونُ إلّا لِوُجوبِ التَّرْكِ، فاتَّضحتْ بهذا عَلاقَةُ العُمومِ والخُصوصِ بَيْنَ لَفْظَيْ (حَرَّمَهُ) و(نَهى عَنْهُ).

البلاغ والتَّبليغ:

التَّبْليغُ أكْثَرُ مُبالَغَةً في الإيصالِ مِنَ البَلاغِ

يَتَّضِحُ الفَرْقُ بَيْنَ لفظَي (البلاغ) و(التَّبليغ) في الصّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ لكلٍّ مِنْهُما، فالتَّبْليغُ مَصْدَرُ الفِعْلِ (بلَّغ) بتَشْديدِ اللّام، يُقال: بَلَّغَ الأمرَ تَبْليغًا، وأمّا (البلاغُ)؛ فهوَ اسْمٌ للفِعْلِ (بَلَغَ وأبْلَغَ)، يُقالُ: أبْلَغَ الأمرَ إبْلاغًا، والاسْمُ مِنْهُ يُسَمَّى: بَلاغًا[1]، ويَكونُ بذَلِكَ التَّبْليغُ مِنَ الفعْلِ (بَلَّغَ) أكْثَرَ إفادَةً لِتَكْثيرِ الفعْلِ والمبالَغَةِ فيهِ، عَلى حَدِّ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: 23]؛ لأنَّ زِيادَةَ المبْنى تَسْتَلزِمُ زِيادَةَ المعْنى غالِبًا، ويَتَّفِقُ لَفْظا (البَلاغ)، و(التَّبْليغ) في دَلالَتِهما عَلى الوصولِ.

المُبِين والمسْتَبين:

المُبينُ وصفٌ للقُرْآنِ الكَريمِ، والمسْتَبينُ وصفٌ للتَّوراةِ

يَتَّضِحُ الفرْقُ بَيْنَ لفظَي (المُبين)، و(المسْتَبين) في الموْصوفِ بكلٍّ مِنْهُما، فقَدْ وردَ لَفْظُ (المسْتَبين) في القرْآنِ مَرَّةً واحِدَةً وصْفًا للتَّوْراةِ، وذلكَ في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾﴾ [الصّافات: 117]، ووَصَفَهُ بأنَّهُ مُسْتَبينٌ؛ لأنَّ فيهِ تِبْيانَ كُلِّ شَيْءٍ يَحْتاجُ إلَيْهِ بَنو إسْرائيلَ[2]، والمسْتَبينُ القَويُّ الوُضوحِ، فالسّينُ والتّاءُ لِلمُبالَغَةِ، يُقالُ: اسْتَبانَ الشَّيْءُ؛ إذا ظَهَرَ ظُهورًا شَديدًا[3].

وَأمّا لَفْظُ (المُبين)؛ فقَدْ وردَ تِسْعَ عَشرَةَ مَرَّةً ومئَةً، جاءَ مِنْها وصْفُ الكتابِ في تسعة مَواضِعَ، والكتابُ المبينُ هوَ القُرْآنُ الكريمُ، وإنَّما وُصِفَ القُرآنُ بِكَوْنِهِ مُبينًا لِوُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ القُرآنَ مُعْجِزَةٌ قاهِرَةٌ وآيَةٌ بَيِّنَةٌ لِمُحمّدٍ ﷺ، **والثّاني**: أنَّهُ

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (بلغ).
(2) ابن عثيمين، التّفسير، ص: 263.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 164.

بَيَّنَ فيه الهدى والرُّشْدَ، والحلالَ والحرامَ، ولمّا بُيِّنَتْ هَذِهِ الأشْياءُ فيهِ؛ كانَ الكِتابُ مُبينًا، و**الثّالِثُ**: أنَّهُ بُيِّنَتْ فيهِ قَصَصُ الأوَّلينِ، وشُرِحَتْ فيهِ أحْوالُ المتَقَدِّمينَ[1].

وَيَظْهَرُ الفَرْقُ بَيْنَهُما أيْضًا مِنَ الصّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ، فالمبينُ أعَمُّ مِنَ المسْتَبينِ؛ لأنَّ المُبينَ بَيِّنٌ في نَفْسِهِ، موَضِّحٌ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَهُ ما يُرادُ مِنْهُ، فهوَ مُتَعَدٍّ لِغَيْرِه[2]، بَيْنَما المسْتَبينُ قاصِرٌ عَلى نَفْسِهِ، يُقالُ: اسْتَبانَ كَذا، أيْ: صارَ بَيِّنًا، واسْتَبانَهُ فُلان، أي: تَبَيَّنَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ[3].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/ 416.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 6/ 295.
(3) القرطبيّ، الجامع: 15/ 114.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والعشرون،
سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 26 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-23-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 26 : المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-23-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9758876 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»